ميزانية 2022
المملكة العربية السعودية
Saudi Arabia-Budget

تقريـــــــر
أداء الميزانية الفعلي
لنهايـــة العـــام المالـــي 2022م

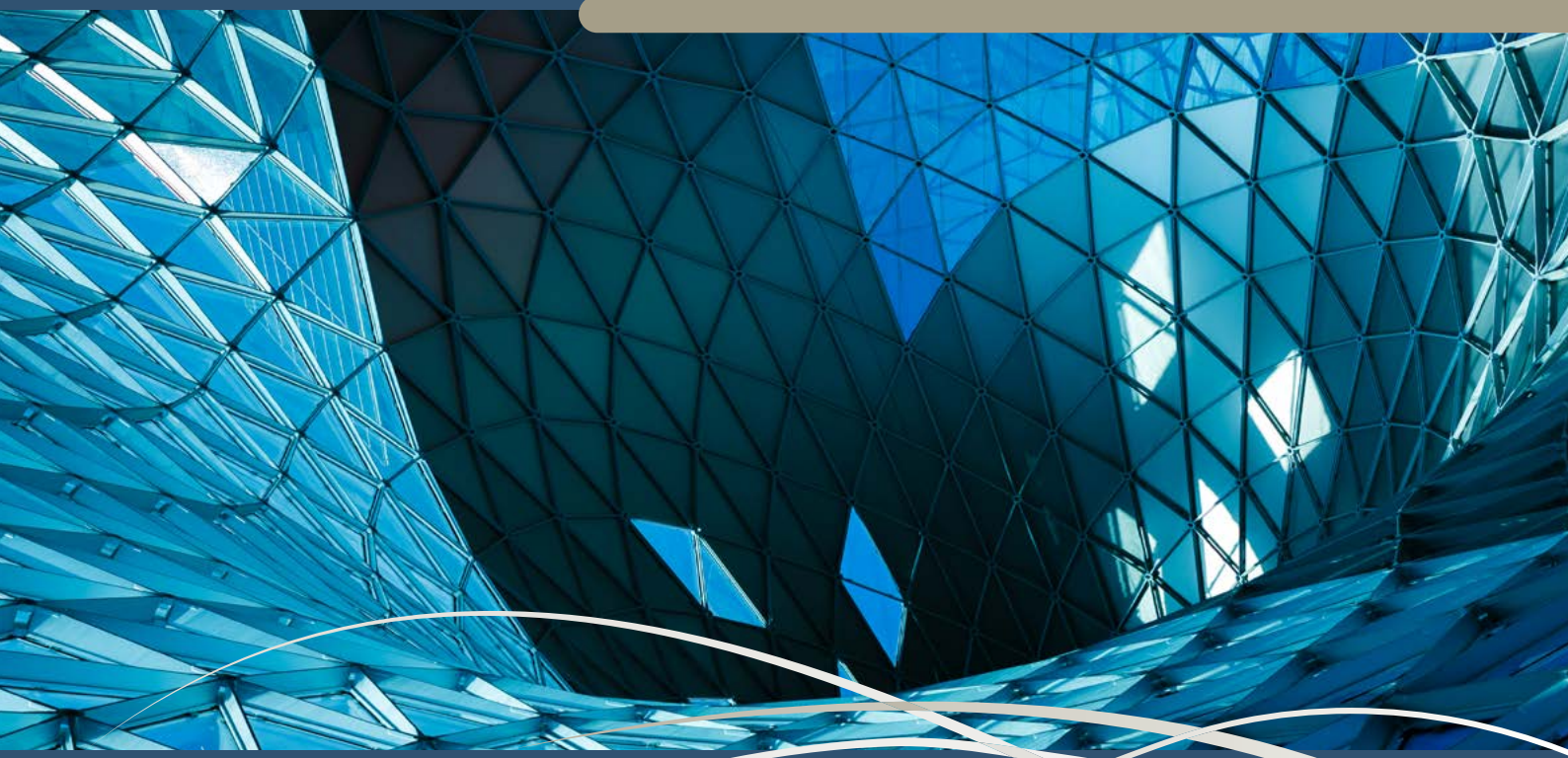

وزارة المـاليـــة
Ministry of Finance

مقدمة	**03**
الملخص التنفيذي	**04**
أولاً: **المؤشرات الاقتصادية**	**06**
ثانياً: **أداء المالية العامة**	**10**
أ. الإيرادات	10
ب. النفقات	12
ج. فائض الميزانية والتمويل	16

مقدمة

تقوم وزارة المالية بإصدار تقرير نهاية العام لأداء الميزانية الفعلي لعام 2022م لاستعراض بيانات ومؤشرات الأداء الفعلي على جانبي المالية العامة والاقتصاد خلال العام المالي 2022م، بالإضافة إلى عرض لأبرز أسباب الاختلاف عن التقديرات المعتمدة للميزانية للعام المالي 2022م.

ويأتي هذا التقرير ضمن سلسلة التقارير التي تصدرها وزارة المالية عن الميزانية العامة في المملكة، ودعماً لمبادرات الشفافية والإفصاح المالي التي تنتهجها الحكومة وبما يتسق مع مستهدفات رؤية المملكة 2030، قامت وزارة المالية بعدة مبادرات في هذا المجال، وبشكل أكبر خلال الفترة الماضية من خلال إصدار ونشر تقارير دورية عن الأداء المالي للميزانية العامة للدولة، وتطوير مستوى الإفصاح عن السياسات والمبادرات التي تقوم بتنفيذها، وتطوير التقارير التي تقوم بإصدارها مثل بيان الميزانية السنوي، وبيان الميزانية التمهيدي، وكذلك نسخة المواطن، بالإضافة إلى تقارير الأداء الربع سنوية، وتقرير الأداء المالي والاقتصادي نصف السنوي.

وستستمر وزارة المالية في إعداد ونشر التقارير التي تعزز الشفافية والإفصاح في المالية العامة مع تقديم شرح للسياسات والمبادرات والبرامج التي تقوم الوزارة بتبنيها وتنفيذها.

الملخص التنفيذي

في ضوء ما يواجهه الاقتصاد العالمي من تحديات أبرزها تباطؤ في معدلات النمو، وارتفاع معدلات التضخم وما صاحبه من قيام عدة بنوك مركزية بتشديد السياسة النقدية، وحالة عدم اليقين في ظل التوترات الجيوسياسية القائمة، إلاّ أن انعكاسات هذه التحديات يُعد محدوداً على الاقتصاد المحلي، ويعود ذلك للإصلاحات الهيكلية التي قامت حكومة المملكة العربية السعودية بتنفيذها منذ انطلاق الرؤية، وكذلك تطبيق عدد من السياسات بشكل استباقي والتطورات الملموسة التي شهدتها المملكة خلال العام 2022م على الصعيدين الاقتصادي والمالي، حيث شهد الاقتصاد السعودي أداءً فاق التوقعات المحلية والدولية للعام المالي 2022م. كما انعكس الأداء الاقتصادي الإيجابي والإصلاحات المالية في تقوية المركز المالي للمملكة وإتاحة مساحة مالية إضافية للتعامل مع الصدمات في المستقبل من خلال تحقيق فوائض في الميزانية لأول مرة منذ 8 سنوات.

شهد أداء المالية العامة في عام 2022م ارتفاعاً في **إجمالي الإيرادات** بحوالي 21.3% عن الميزانية المعتمدة؛ نتيجة زيادة كل من الإيرادات النفطية وغير النفطية، ويُعزى الارتفاع في الإيرادات النفطية بشكل رئيس إلى ارتفاع أسعار البترول خلال عام 2022م، كما ارتفعت الإيرادات غير النفطية بنسبة 14.2% مقارنة بالميزانية المعتمدة، ويعود ذلك إلى تعافي وتحسّن العديد من الأنشطة الاقتصادية مدعومةً بجهود الحكومة المستمرة في تطبيق مبادرات تنمية الإيرادات غير النفطية، بالإضافة إلى التطور في الإدارة الضريبية.

كما شهد **إجمالي النفقات** ارتفاعاً بنحو 21.9% عن الميزانية المعتمدة، مدفوعاً بارتفاع الصرف على منظومة الدعم والإعانات والحماية الاجتماعية، من خلال التوجيه الكريم بالدعم الإضافي لكلٍ من الضمان الاجتماعي وحساب المواطن، وبرنامج دعم صغار مربي الماشية، بالإضافة إلى دعم المخزونات الاستراتيجية للمواد الأساسية والتأكد من توفرها، وذلك لمواجهة الضغوط التضخمية العالمية وتأثر سلاسل الإمداد بسبب التوترات الجيوسياسية التي شهدها العام المالي 2022م. كما ارتفعت النفقات الرأسمالية بحوالي 56.3% مقارنة بالميزانية المعتمدة؛ وذلك نتيجة التعجيل في تنفيذ بعض المشاريع الاستراتيجية والرأسمالية التي تأثرت خلال فترة الجائحة، والتسريع في تنفيذ برامج الرؤية والمشاريع الكبرى ذات العائد الاقتصادي والاجتماعي المرتفع.

وعليه حققت الميزانية لعام 2022م فائضاً بحوالي 104 مليار ريال (مـا يعـادل 2.5% من الناتج المحلـي الإجمالـي)، وجـاء هذا الفائـض أعلى من المقدر فـي الميزانية والذي بلـغ حوالي 90 مليار ريـال. وتجـدر الإشـارة إلـى أن مبالـغ الفوائـض المحققـة فـي الميزانية سـتوجّه وفق آليـة التعامل مـع الفوائـض لتعزيـز الاحتياطـي الحكومـي ودعم الصناديـق الوطنيـة والنظر فـي إمكانية تعجيل تنفيـذ بعـض البرامج والمشـاريع الاسـتراتيجية ذات البعد الاقتصادي والاجتماعـي بما يحقق النمو الاقتصـادي المسـتدام وبمـا يضمن المحافظة على اسـتدامة واسـتقرار المركـز المالي للدولة.

كمـا بلـغ رصيـد الديـن العام بنهاية عـام 2022م حوالي 990 مليار ريال (مـا يعـادل 23.8% من الناتـج المحلـي الإجمالـي) مقارنـة بحوالـي 938 مليار ريـال في الميزانيـة المعتمدة، كمـا بلغ رصيد الاحتياطيـات الحكوميـة بنهايـة عـام 2022م حوالـي 318 مليـار ريال، وتجدر الإشـارة إلـى أن رصيد الحسـاب الجـاري بنهاية العـام المالـي 2022م بلغ حوالـي 145 مليار ريال.

سـجل معـدل نمـو الناتج المحلي الحقيقي لعام 2022م أداء أفضل مـن المقدر له في الميزانية، حيـث كان معـدل النمو المقدر في الميزانية لكامـل العام 7.4%؛ إلاّ أن الأداء الفعلي لعام 2022م حقـق نمـواً بلغ 8.7% وذلك بحسـب مـا أُصدر من الهيئة العامة للإحصاء، حيث سـجلت الأنشـطة النفطيـة نمـواً بلـغ 15.4%، في حين نمت الأنشـطة غير النفطية بنسـبة 5.4%. ويعزى ذلك النمو إلـى التدابيـر التي اتخذتها حكومـة المملكة بالإضافة إلى اسـتمرارية التزامهـا بالإصلاحات الهيكلية والمضـي قدمـاً في تطبيق مبادراتها التي انعكسـت ايجاباً على النشـاط الاقتصادي.

مقارنة الأداء الفعلي لعام 2022م مع الميزانية

(مليار ريال)

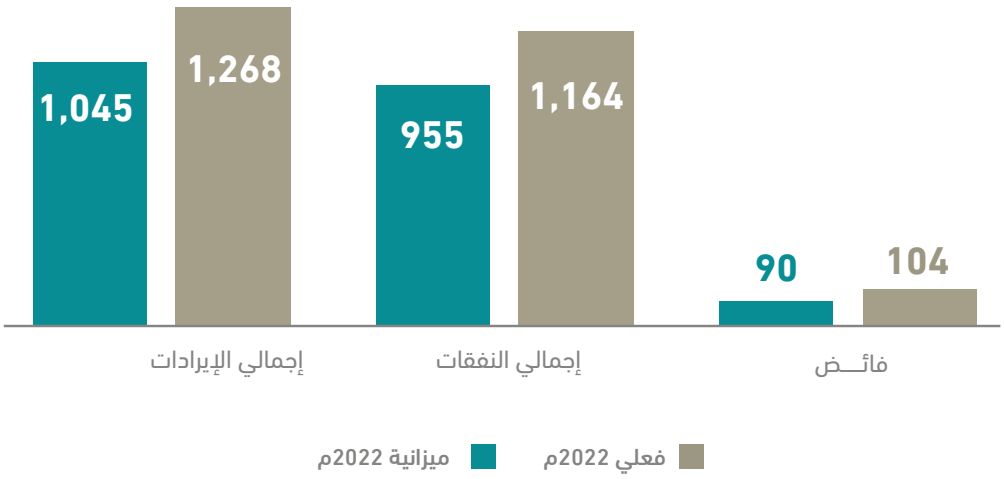

المصدر: وزارة المالية

أولاً: المؤشرات الاقتصادية

ارتفع الأداء الفعلي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام 2022م بنسبة 8.7% مقارنةً بتقديرات ميزانية 2022م بنسبة 7.4%، كما تجدر الإشارة أن هذا النمو يعدّ الأعلى ارتفاعاً خلال الـ 11 عام الماضية، مدفوعًا بنمو الناتج المحلي الحقيقي للأنشطة النفطية بنسبة 15.4% وذلك نتيجة استمرار زيادة الطلب العالمي على البترول بالإضافة إلى نمو الناتج المحلي الحقيقي للأنشطة غير النفطية بنسبة 5.4% بدعم من برامج الإصلاح والتنوع الاقتصادي ضمن رؤية المملكة 2030، مسجلًا النمو الأعلى للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بين دول مجموعة العشرين.

كما حققت جميع الأنشطة غير النفطية معدلات نمو إيجابية خلال عام 2022م، حيث تشير البيانات إلى أن النمو الأكبر كان في نشاط النقل والتخزين والاتصالات بنسبة 9.1%، يليه نشاط الصناعات التحويلية ما عدا تكرير الزيت بنسبة 7.7% مدفوعًا بالارتفاع في أعداد المصانع الجديدة التي بدأت الإنتاج في عام 2022م والبالغ عددها 1,023 مصنعًا ليصل بذلك إجمالي عدد المصانع إلى حوالي 10,518 مصنعاً بنسبة نمو 2.2% عن العام السابق. كما سجل نشاط الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية وكذلك نشاط خدمات المال والتأمين وخدمات الأعمال نموًا بنسبة 5.1% و4.9% على التوالي.

في حين حقق نشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق نموًا بنسبة 5.1%، ويُعزى هذا النمو إلى انتعاش النشاط الاقتصادي وارتفاع الإنفاق الاستهلاكي نتيجة فتح باب العمرة وزيارة المسجد النبوي الشريف من الخارج في شهر يوليو 2022م، بالإضافة إلى الأنظمة الجديدة التي تسمح للحاصلين على جميع أنواع التأشيرات بغرض السياحة أو الزيارة لتأدية مناسك العمرة، علاوةً على استمرار إطلاق مواسم السعودية بطاقة استيعابية أكبر من السنوات السابقة عبر حزمة من الفعاليات والأنشطة المتنوِّعة حول المملكة. حيث انعكست جميع هذه المبادرات الإيجابية على النمو الحقيقي للإنفاق الاستهلاكي الخاص خلال عام 2022م حيث نما بنسبة 4.8% مقارنة بالعام الماضي.

حقق تكوين رأس المال الثابت الإجمالي خلال العام 2022م معدل نمو حقيقي بنسبة 24.1% مقارنة بالعام الماضي ويُعزى ذلك إلى الجهود المبذولة لإتاحة الفرص الاستثمارية

الجاذبة وتذليل عقبات الاستثمار من خلال تمكين المُستثمرين، وتطوير الفرص الاستثمارية، وتعزيز التنافسية. بالإضافة إلى السعي لمواصلة العمل لتعظيم دور القطاع الخاص ليكون المحرك الرئيس في قيادة النمو الاقتصادي في ضوء الممكنات الاقتصادية الداعمة للنمو، وعلى رأس تلك الممكنات المساهمة الفعالة من المشاريع والبرامج التي يقوم بها كلٌ من صندوق الاستثمارات العامة وصندوق التنمية الوطني، بالإضافة إلى التقدم في تنفيذ برامج التحول الوطني، ومركز برنامج "شريك"، وبرنامج "التخصيص"، والإستراتيجية الوطنية للاستثمار، وبرنامج تطوير القطاع المالي، حيث تهدف هذه البرامج إلى تعزيز دور القطاع الخاص في تقديم الخدمات وإتاحة الأصول الحكومية له، إذ يرتكز نمو الاقتصاد في المملكة على العلاقة التشاركية بين القطاعين العام والخاص من خلال تهيئة بيئة أعمال مناسبة لرفع كفاءة القطاع الخاص مع رفع كفاءة الخدمات الحكومية الممكنة.

شهد أداء الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للأنشطة النفطية خلال عام 2022م نمواً بنسبة 15.4% مقارنة بعام 2021م، مدفوعة بزيادة إنتاج المملكة من النفط خلال العام 2022م بحوالي 16.1% ليصل المتوسط حوالي 10.6 مليون برميل يومياً وذلك تماشياً مع اتفاقية أوبك+ لتلبية زيادة الطلب العالمي على البترول حيث ارتفع الطلب العالمي خلال العام 2022م بحوالي 2.6% ليصل عند مستوى 99.6 مليون برميل يومياً مقارنة بحوالي 97.1 مليون برميل يومياً خلال العام 2021م.

تطورات معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب الأنشطة الاقتصادية الرئيسة

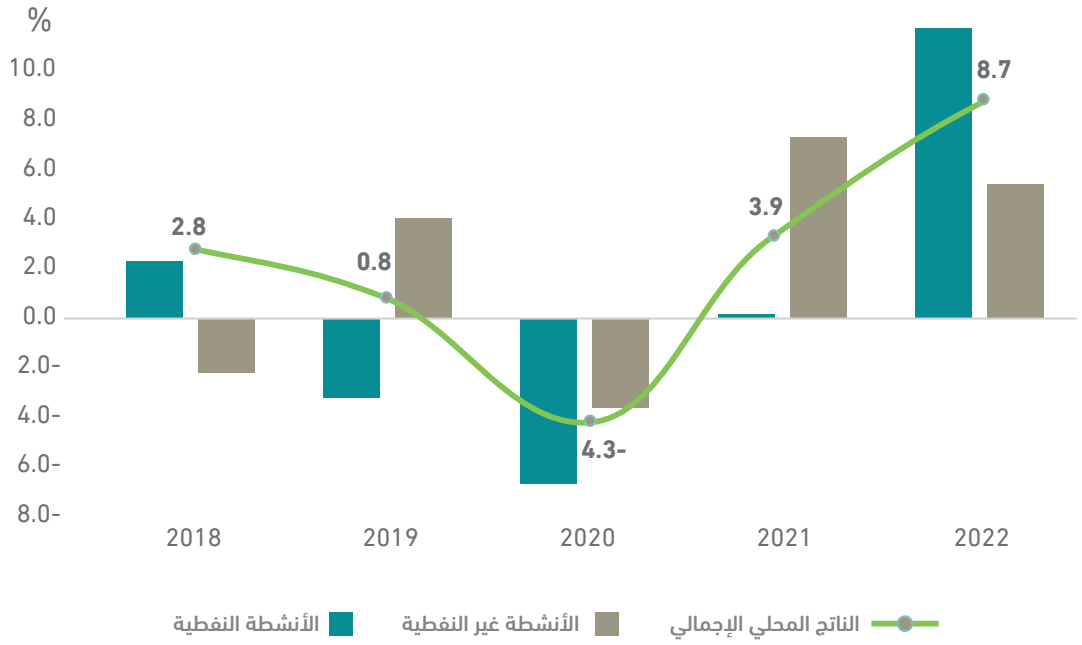

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

كما سجل مؤشر أسعار المستهلك ارتفاع بنسبة 2.5% في عام 2022م، مسجلًا ارتفاعاً أعلى من المقدر في ميزانية عام 2022م عند 1.3%، كما تجدر الإشارة أن ارتفاعات معدلات التضخم في المملكة ضمن نطاق محدود نسبياً خلال العام 2022م مقارنة بالارتفاعات الكبيرة التي شهدتها معدلات التضخم في اقتصادات الدول المتقدمة والنامية متأثرة بالأحداث الجيوسياسية التي كان لها دور بتأثر سلاسل الإمداد وارتفاع أسعار الطاقة والغذاء، فقد سجلت المملكة ثاني أقل معدل تضخم بين دول مجموعة العشرين خلال العام 2022م، وجاء ذلك نظراً لجهود المملكة في اتخاذ عدّة إجراءات استباقية للحد من التضخم وآثاره مثل وضع سقف لأسعار البنزين، كما قامت المملكة للحد من آثار التضخم محلياً بتعزيز منظومة الدعم والإعانات الاجتماعية من خلال الدعم الإضافي لمستفيدي الضمان الاجتماعي، وبرنامج حساب المواطن، وبرنامج دعم صغار مربي الماشية، بالإضافة إلى تخصيص دعم لزيادة المخزونات الاستراتيجية للسلع الأساسية والتأكد من توفرها، بالإضافة إلى أن طبيعة السياسة النقدية المتبعة في المملكة لها دور في الحد من أثر التضخم.

وبالنظر لمتوسط النمو السنوي لعام 2022م للتضخم حسب الأقسام، تمثلت الزيادة بشكل كبير في قسم النقل بنسبة 4.1% مقارنةً بالعام 2021م متأثراً بارتفاع أسعار شراء المركبات بنسبة 3.7%، وزيادة أسعار الأغذية والمشروبات بنسبة 3.7% متأثرةً بارتفاع أسعار الأغذية بنسبة 4.0%، كما ارتفعت أسعار السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع وقود أخرى بنسبة 1.8% متأثرةً بارتفاع أسعار إيجارات السكن بنسبة 2.0%.

ومن ناحية أخرى، أظهرت تقديرات مسح القوى العاملة الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء إلى تراجع معدل البطالة الإجمالي إلى 4.8% في نهاية عام 2022م، مدعوماً بانخفاض معدلات البطالة بين السعوديين لتصل عند مستويات غير مسبوقة لتسجل أقل معدل بطالة للسعوديين منذ أكثر من عشرين عام عند 8.0% في نهاية العام 2022م مقابل 11.0% في نهاية عام 2021م، ويعود هذا التراجع المستمر في معدل البطالة نتيجة تحقيق مستويات نمو إيجابية للاقتصاد المحلي، بالإضافة إلى التنويع الاقتصادي الذي ساهم في خلق فرص وظيفية كبيرة في قطاعات واعدة كالسياحة والرياضة، بالإضافة إلى تكثيف الجهود لتوفير فرص عمل للمواطنين عبر سلسلة من البرامج والمبادرات التي تستهدف جذب المواطنين لسوق العمل. علاوةً على الجهود المبذولة لتعزيز الدور التنموي للقطاع الخاص والمنشآت المتوسطة والصغيرة من خلال العديد من المبادرات الداعمة للقطاع الخاص تمثلت في رفع نسبة المحتوى المحلي في المشتريات الحكومية وفي المشاريع الكبرى وتطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية وتحفيز الصادرات الوطنية التي تستهدف خلق فرص للمواطنين

فـي سـوق العمل.

كمـا تشـير بيانـات إحصـاءات السـجلات الإداريـة إلـى نمو أعـداد المشـتغلين السـعوديين في القطـاع الخـاص فـي الربع الرابع من عـام 2022م مقارنة بالفتـرة المماثلة من عام 2021م بنسـبة 14.9% أي بحوالـي 284 ألـف مشـتغل، كمـا ارتفع أعداد المشـتغلين غير السـعوديين في القطاع الخاص بنسـبة 17.1% أي بحوالي 1.1 مليون مشـتغل مقارنة بالفترة المماثلة بالعام السـابق. كما شـهدت السـنوات الماضية ارتفاع متواصل لمعدلات مشـاركة المرأة في سـوق العمل، حيث كان المعـدل 20.5% فـي الربـع الأول مـن العـام 2019م، ليصـل إلـى 36.0% في نهاية عـام 2022م متجاوزاً بذلك مسـتهدف الرؤية لعام 2030م عند 30%. إذ تعكس هذه المؤشـرات الإيجابية رغبة المزيـد مـن القـوى العاملـة في الدخول إلى سـوق العمـل، وذلك في ظـل تحسـن أداء الاقتصاد المحلـي وزيـادة معدلات نمو الأنشـطة غير النفطيـة، بالإضافة إلى الزيادة الكبيرة لمشـاركة المرأة فـي سـوق العمل والتي جـاءت نتيجةً إلى البرامـج التي اسـتحدثتها وزارة الموارد البشـرية والتنمية الاجتماعيـة التـي سـاهمت فـي تذليـل العقبـات أمـام المـرأة، بالإضافـة إلـى المشـاريع والبرامـج والمبـادرات المتعلقـة بالرؤيـة التي أتاحت الفرصة لمشـاركة المـرأة بصورة أكبر وضمـن مجالات لم تكـن متاحـة سـابقاً. كما أطلقت وزارة المالية تقريـراً عن مبادرة تمكين المرأة ضمـن الميزانية العامة للدولـة لعام 2023م وذلك لتكوين نهج شـامل ومركّز بشـأن أنشـطة وسياسـات تمكيـن المرأة.

أبرز المؤشرات الاقتصادية	2022	
	تقديرات الميزانية	الفعلي*
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	**%7.4**	**%8.7**
إجمالي الناتج المحلي الاسمي (مليار ريال)	3,615	4,156
نمو إجمالي الناتج المحلي الاسمي	**%12.7**	**%27.6**
التضخم	**%1.3**	**%2.5**

* المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

ثانياً: أداء المالية العامة

أ. الإيـــرادات

بلـغ إجمالـي الإيـرادات الفعليـة في العـام 2022م حوالـي 1,268 مليار ريال محققـاً أداء أعلى مـن الميزانيـة المعتمـدة بنسـبة 21.3%؛ ويعـود ذلك إلـى ارتفاع كل مـن الإيـرادات النفطية وغير النفطيـة. حيـث سـجلت الإيـرادات النفطيـة نحـو 857 مليـار ريـال، ويُعـزى ذلـك إلى ارتفاع أسـعار البتـرول خلال عـام 2022م.

مـن جهـة أخـرى، سـجلت الإيرادات غيـر النفطيـة نحـو 411 مليار ريـال مرتفعة بنسـبة 14.2% عـن الميزانيـة المعتمـدة، وتُعزى هذه الزيادة إلى اسـتمرار تطبيق المبـادرات والإصلاحات الهيكلية لتنويـع الاقتصـاد وتعزيز الإيرادات غير النفطيـة المرتبطة بطبيعتها بالنشـاط الاقتصادي، بالإضافة إلـى تطوير الإدارة الضريبية وتحسـين إجـراءات التحصيل.

وفيمـا يلـي تفاصيـل بنود الإيـرادات الرئيسـة وفقـاً لتصنيف إحصـاءات ماليـة الحكومة (GFS 2014) علـى أسـاس نقدي:

الإيرادات الضريبية

حققـت الإيـرادات الضريبيـة للعـام 2022م حوالي 323 مليـار ريال مرتفعةً بنحـو (40 مليار ريال) وبنسـبة 14.3% عـن الميزانيـة المعتمـدة، ويعـود ذلـك إلـى اسـتمرار التعافـي التدريجي للنشـاط الاقتصـادي، بالإضافـة إلى الجهـود والمبـادرات التي قامـت بهـا الحكومة والتي تشـمل البرنامج الوطني لمكافحة التستر التجاري للحـد مـن حجـم تعاملات الاقتصاد غير الرسمي وتعزيز المنافسة العادلـة بالإضافـة إلـى التطور في الالتزام الضريبي واسـتخدام الحلول التقنيـة في عمليات تحصيل الإيـرادات الضريبيـة من خلال الفوتـرة الإلكترونية.

حيـث سـجلت **الضرائب علـى الدخل والأرباح والمكاسـب الرأسـمالية** لعـام 2022م حوالي 24 مليـار ريـال مرتفعـة بنسـبة 56.1% (9 مليـار ريال) عـن الميزانيـة المعتمدة، ويعود ذلك بشـكل رئيـس إلى تحسـن أداء القطاعـات الاقتصادية ومن أبرزها الصناعات التحويليـة، بالإضافة إلى تمديد مبـادرة الإفصـاح والإعفاء مـن الغرامات خـلال العام 2022م.

بلغـت إيـرادات **الضرائب على السـلع والخدمات** لعـام 2022م حوالي 251 مليـار ريال مرتفعة بنسـبة 12.5% (28 مليـار ريـال) عـن الميزانيـة المعتمـدة، ويُعـزى ذلـك إلـى الأداء الإيجابـي لبنود

الإيـرادات غيـر النفطيـة المرتبطـة بنمـو النشـاط الاقتصادي، حيث سـجلت إيـرادات ضريبـة القيمة المضافـة ارتفاعـاً عـن الميزانيـة المعتمدة بنسـبة 12.2% نتيجة التحسـن في النشـاط الاقتصادي، كمـا تجدر الإشـارة إلـى أن المقابل المالي على العمالـة الوافدة والمرافقين بلغ نحـو 33 مليار ريال محققـاً ارتفاعـاً بنسـبة 6.8% عـن الميزانيـة المعتمدة، أخـذاً في الاعتبار أثـر تجزئة المقابـل المالي كمبـادرة لتخفيـف الأعبـاء المالية على القطـاع الخاص.

كمـا حققت **الضرائـب على التجـارة والمعاملات الدولية** (الرسـوم الجمركية) ارتفاعاً بنسـبة 5.2% (1 مليـار ريـال) عـن الميزانيـة المعتمـدة، لتسـجل نحـو 19 مليـار ريـال لعـام 2022م، وُيعزى ذلـك إلـى زيـادة الواردات ارتباطاً بتحسـن النشـاط الاقتصـادي إضافة إلـى أثر التضخـم العالمي.

سـجلت إيـرادات **الضرائـب الأخرى** (ومنها: الـزكاة) لعـام 2022م حوالي 28 مليار ريـال بارتفاع نسـبته 10.2% (3 مليـار ريـال) عـن الميزانيـة المعتمـدة، ويعـود ذلـك إلـى تحسـن أداء القطاعات الاقتصاديـة بالإضافـة إلـى تحصيـل مبالغ مسـتحقة عن فترات سـابقة.

الإيرادات الأخرى

بلـغ إجمالـي الإيرادات الأخرى في العـام 2022م حوالي 945 مليار ريال مرتفعاً بنسـبة 23.9% (182 مليـار ريـال) عـن الميزانية المعتمدة، ويعود السـبب الرئيـس في الارتفاع إلى زيـادة الإيرادات النفطيـة، إذ بلغ متوسـط أسـعار برنـت 100.9 دولار للبرميـل في عام 2022م وبلغ متوسـط إنتاج النفـط خـلال العـام 10.6 مليون برميـل يومياً، مقارنة بمتوسـط سـعر 70.9 دولار للبرميل في عام 2021م ومتوسـط إنتاج 9.1 مليـون برميل يومياً.

مقارنة الإيرادات الفعلية لعام 2022م مع الميزانية

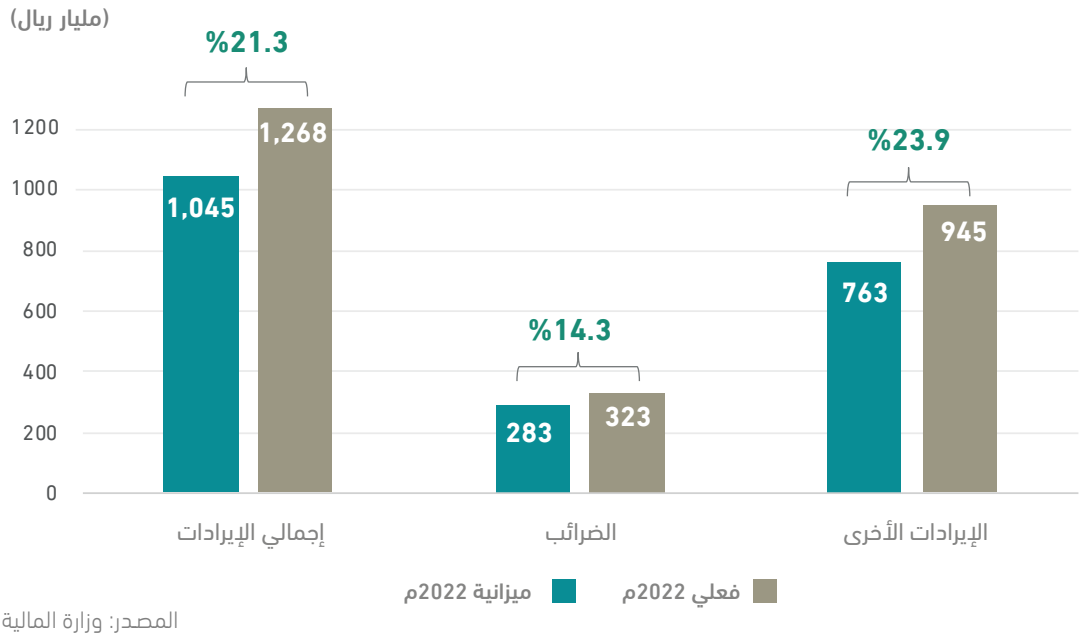

المصدر: وزارة المالية

ب. النفقـات

بلـغ إجمالـي النفقـات لعـام 2022م نحـو 1,164 مليار ريال بارتفـاع نسـبته 21.9% (209 مليار ريـال) مقارنـة بالميزانية المعتمدة، وجاءت الزيادة نتيجة لارتفاع النفقات التشـغيلية بنسـبة 18.3% (158 مليـار ريـال)؛ انعكاسـاً لحـرص الحكومـة علـى تخفيف أثـر حدة الضغـوط التضخميـة العالمية وزيـادة أسـعار السـلع الأساسـية والغذائيـة لتعزيز منظومـة الدعـم والحماية الاجتماعية وضمـان وفـرة المخـزون الغذائـي، لمواجهـة التطـورات الاقتصاديـة التـي شـهدها العالـم وتأثيرهـا علـى الاقتصـاد المحلـي. كمـا ارتفعت النفقات الرأسـمالية بنسـبة 56.3% (52 مليار ريـال)؛ وذلك نتيجة الاسـتفادة مـن المسـاحة الماليـة التـي نتجت من زيـادة الإيـرادات الهيكلية في التعجيـل بتعويض التأخر في تنفيذ بعض المشـاريع الاسـتراتيجية والرأسـمالية التي تأثرت خلال فترة الجائحة، وتسـريع تنفيـذ برامـج الرؤية والمشـاريع الكبـرى ذات العائـد الاقتصادي والاجتماعـي المرتفع.

النفقات التشغيلية

بلغـت النفقـات التشـغيلية فـي العـام المالـي 2022م نحـو 1,021 مليـار ريال مرتفعة بنسـبة 18.3% (158 مليـار ريـال) عـن الميزانية المعتمدة، وذلك في ظل الظـروف الاقتصادية والتحديات الجيوسياسـية التـي مـر بهـا العالـم، ومـا نتـج عنها مـن ارتفاع معـدلات التضخـم العالمي وزيـادة أسـعار السـلع الأساسية والغذائيـة، كذلك تأثر سلاسل الامداد، حيث حرصت الحكومة على دعم برامـج الحمايـة الاجتماعيـة وتعزيز كفـاءة الانفاق مـن خلال توجيه الدعـم للفئات الأكثـر تأثراً.

سـجل بـاب **السـلع والخدمـات** ارتفاعـاً بنسـبة 61.2% (98 مليـار ريـال) متأثـراً بشـكل رئيـس بارتفـاع النفقـات التشـغيلية لبنـود الصيانة والنظافة والتشـغيل وذلك انعكاسًـا لأثر تسـريع تنفيذ المشـاريع الرأسـمالية (الإنشـاءات الخدمية) على سـبيل المثال؛ إنشـاءات سـكك الحديد ومحطات القطار (تشـغيل وصيانة قطار الحرمين)، وإنشـاءات محطات وشـبكات المياه والخزانات، ومحطات الكهربـاء، والنفقـات التشـغيلية للمطـارات الداخليـة، بالإضافـة إلـى تسـويات شـركات الخدمـات العامـة. كمـا ارتفـع الصـرف على النفقـات والمسـتلزمات الطبيـة وأيضًا دعـم العديد مـن البرامج الصحيـة مثـل: برنامـج الرعايـة المنزليـة، وبرنامـج زراعة الأعضـاء، إضافة إلـى دعم برنامـج التوطين وحـزم تحفيز توطيـن المهن.

كمـا ارتفـع الصـرف علـى **بـاب المصروفـات الأخـرى** بنسـبة 29.3% (24 مليـار ريـال)؛ نتيجـة الصـرف علـى إعانـة المؤسسـات والجمعيات غيـر الهادفة للربح مثـل إعانة أنديـة ذوي الاحتياجات الخاصـة والاتحـادات الرياضيـة والأولمبية الهادف إلى تحسـين جـودة الحياة، كذلـك ارتفاع الصرف علـى مكافـآت الطلبة فـي المملكة ونفقـات الطلبة المبتعثيـن. بالإضافة إلى ارتفـاع الصرف على **بـاب المنح** بنسـبة 28.8% ليصل إلـى 3 مليار ريال؛ انعكاسـاً للدور الأصيل الذي تقـوم به المملكة في مسـاعدة ودعـم الدول لمواجهـة الأزمات.

كما ارتفع الصرف على **باب المنافع الاجتماعية** بنسبة 26.1% (16 مليار ريال)، وعلى **باب الإعانات** بنسبة 22.5% (5 مليار ريال) وذلك انعكاساً إلى الأمر الملكي الصادر في يوليو من عام 2022م والقاضي بتخصيص 20 مليار ريال لمواجهة تداعيات ارتفاع الأسعار عالمياً، وذلك للأولوية والأهمية الكبيرة التي تحظى بها منظومة الدعم والحماية الاجتماعية وحماية المواطنين من التأثر بالتداعيات المحلية والعالمية المرتبطة بارتفاع الأسعار ولضمان وفرة المخزون الغذائي في الأسواق المحلية وعدم تعثر سلاسل الإمداد، بالإضافة إلى ارتفاع نفقات الضمان الاجتماعي ارتباطاً بزيادة إيرادات الزكاة.

كما شهد **باب تعويضات العاملين** ارتفاعاً بنسبة 3.0% (15 مليار ريال) عن الميزانية المعتمدة؛ نتيجة التحول التدريجي لعدد من الجهات الحكومية من نظام الخدمة المدنية إلى نظام العمل. من ناحية أخرى انخفض الصرف على **باب نفقات التمويل** بنسبة 6.9% (2 مليار ريال) مقارنة بالميزانية المعتمدة؛ حيث تم الأخذ بالاعتبار أثناء إعداد تقديرات نفقات التمويل مخاطر أكبر لارتفاع أسعار الفائدة ومخاطر إعادة التمويل في ظل التغيرات في الأسواق العالمية.

النفقات الرأسمالية

بلغ إجمالي **النفقات الرأسمالية** في نهاية عام 2022م نحو 143 مليار ريال بارتفاع نسبته 56.3% (52 مليار ريال) عن الميزانية المعتمدة؛ وذلك نتيجة التعجيل بتعويض التأخر في تنفيذ بعض المشاريع الاستراتيجية والرأسمالية التي تأثرت خلال فترة الجائحة، والتسريع في تنفيذ برامج الرؤية والمشاريع الكبرى ذات العائد الاقتصادي والاجتماعي المرتفع، إضافة إلى زيادة الإنفاق على الإنشاءات الخدمية، منها إنشاءات الميادين والمنتزهات، والسكك الحديدية ومحطات القطارات وإيصال خدمات الكهرباء للأراضي الخاصة لوزارة الإسكان وإنشاء محطات وشبكات المياه والخزانات لتعزيز المصادر من المياه المحلاة، وتصريف مياه الأمطار ودرء أخطار السيول، كذلك ارتفاع الصرف على المباني السكنية المرتبطة ببرامج تطوير الإسكان الميسر والمباني الصحية ومشروع خادم الحرمين الشريفين لتوسعة المسجد الحرام.

الأداء الفعلي للميزانية العامة

(مليار ريال مالم يذكر غير ذلك)

	فعلي 2020	فعلي 2021	ميزانية 2022	فعلي 2022	التغير (فعلي 2022 - ميزانية 2022)
الإيرادات					
إجمالي الإيرادات	**782**	**965**	**1,045**	**1,268**	**%21.3**
الضرائب	**226**	**317**	**283**	**323**	**%14.3**
الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية	18	18	16	24	%56.1
الضرائب على السلع والخدمات	163	251	223	251	%12.5
الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية	18	19	18	19	%5.2
ضرائب أخرى	27	29	26	28	%10.2
الإيرادات الأخرى	**555**	**648**	**763**	**945**	**%23.9**
النفقات					
إجمالي النفقات	**1,076**	**1,039**	**955**	**1,164**	**%21.9**
المصروفات (النفقات التشغيلية)	**921**	**922**	**863**	**1,021**	**%18.3**
تعويضات العاملين	495	496	498	513	%3.0
السلع والخدمات	203	205	160	258	%61.2
نفقات تمويل	24	27	33	30	%6.9-
الإعانات	28	30	24	30	%22.5
المنح	4	3	2	3	%28.8
المنافع الاجتماعية	69	70	63	79	%26.1
مصروفات أخرى	97	91	83	107	%29.3
الأصول غير المالية (النفقات الرأسمالية)	**155**	**117**	**92**	**143**	**%56.3**
فائض/عجز الميزانية					
فائض/عجز الميزانية	**294-**	**73-**	**90**	**104**	**_**
كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي*	**%10.7-**	**%2.3-**	**%2.5**	**%2.5**	_
الدين والأصول					
الدين العام	**854**	**938**	**938**	**990**	**_**
كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي*	%31.0	%28.8	%25.9	%23.8	_
الاحتياطيات الحكومية لدى البنك المركزي السعودي	**359**	**347**	**381**	**318**	**_**

المصدر: وزارة المالية

- تم تقريب الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

* حسب بيانات الهيئة العامة للإحصاء للأرقام الفعلية المحدثة للناتج المحلي الإجمالي.

المنصرف على القطاعات

على جانب الأداء الفعلي للنفقات على مستوى القطاعات، يُلاحظ ارتفاع الإنفاق الفعلي بنهاية العام 2022م على **قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية** بنسبة 63.9% ويعزى أحد أبرز الارتفاع في القطاع نتيجة الدعم الإضافي وفقاً للأمر الملكي الصادر لمواجهة تداعيات ارتفاع أسعار السلع الأساسية والغذائية وضمان وفرة المخزون الغذائي. كما ارتفع الصرف على **قطاعي الخدمات البلدية** بنسبة 52.1% **والموارد الاقتصادية** بنسبة 42.8% انعكاساً للتسريع في تنفيذ برامج الرؤية والمشاريع الكبرى وتهيئة الانشاءات الخدمية والسكك الحديدية، بالإضافة إلى ارتفاع الصرف على **القطاع العسكري** بنسبة 33.5% ويعزى ذلك لاستمرار التقدم في توطين الصناعات العسكرية، في المقابل انخفض كل من **قطاع البنود العامة** بنسبة 12.6% نتيجة انخفاض نفقات التمويل مقارنة بالميزانية، **وقطاع التجهيزات الأساسية والنقل** بنسبة 1.5%.

النفقات الفعلية على مستوى القطاعات

(مليار ريال مالم يذكر غير ذلك)

القطاع	فعلي 2020	فعلي 2021	ميزانية 2022	فعلي 2022	التغير (فعلي 2022 - ميزانية 2022)
الإدارة العامة	36	34	32	41	%26.7
العسكري	204	202	171	228	%33.5
الأمن والمناطق الإدارية	115	106	101	115	%13.2
الخدمات البلدية	47	39	50	75	%52.1
التعليم	205	192	185	202	%8.9
الصحة والتنمية الاجتماعية	190	197	138	227	%63.9
الموارد الاقتصادية	61	71	54	77	%42.8
التجهيزات الأساسية والنقل	60	51	42	41	%1.5-
البنود العامة	156	147	182	159	%12.6-
المجموع	**1,076**	**1,039**	**955**	**1,164**	**%21.9**

المصدر: وزارة المالية

- تم تقريب الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية

ج . فائض الميزانية والتمويل

على الرغم من تطورات الأحداث الاقتصادية العالمية وما تواجهه من ضغوط تضخمية واضطرابات جيوسياسية إلا أن ميزانية العام 2022م نجحت في تحقيق العديد من المستهدفات المالية والاقتصادية ومن أهمها تحقيق فائض في الميزانية لأول مرة منذ 8 سنوات، حيث سجل فائض الميزانية الفعلي في نهاية العام 2022م نحو 104 مليار ريال (ما يعادل 2.5% من الناتج المحلي الإجمالي)، مقابل 90 مليار ريال في الميزانية المعتمدة. ويعود ذلك بشكل رئيس إلى الزيادة في الإيرادات النفطية نتيجة ارتفاع أسعار البترول، إضافة إلى تحسن الأنشطة الاقتصادية والتعافي الاقتصادي وذلك بالتوازي مع جهود الحكومة بالاستمرار في تطبيق المبادرات لتنمية الإيرادات غير النفطية، بالإضافة إلى الاستمرار في رفع كفاءة إدارة المالية العامة والتخطيط المالي. وتستهدف السياسة المالية استغلال هذه الفوائض لتقوية المركز المالي للمملكة عبر المحافظة على مستويات مناسبة من الاحتياطيات الحكومية ودعم الصناديق الوطنية والنظر في إمكانية التعجيل في تنفيذ بعض البرامج والمشاريع الاستراتيجية ذات البعد الاقتصادي والاجتماعي.

بلغ إجمالي حجم الاقتراض بنهاية العام 2022م نحو 125 مليار ريال، حيث شكلت الإصدارات المحلية منها نسبة 85.0% بينما بلغت الإصدارات الخارجية نسبة 15.0%. حيث شملت هذه الإصدارات على سداد أصل الدين المستحق لعام 2022م بنحو 42 مليار ريال. كما شملت هذه الإصدارات على عمليات شراء مبكر من سندات وصكوك مستحقة للأعوام 2023م، 2024م، 2025م، و2026م، بقيمة إجمالية تجاوزت 31 مليار ريال وإصدار صكوك محلية وسندات مقابلها وذلك بهدف خفض مخاطر إعادة التمويل ورفع متوسط عمر محفظة الدين، كما شملت نحو 48 مليار ريال لعمليات تمويلية استباقية لتأمين وخفض جزء من الاحتياجات التمويلية لعام 2023م، كما تم ترتيب اتفاقيات تمويل بقيمة 25 مليار ريال لتنفيذ عدد من مشاريع البنية التحتية كجزء من قناة التمويل الحكومي البديل، حيث تم سحب حوالي 4 مليار ريال في عام 2022م. وعليه بلغ حجم محفظة الدين العام 990 مليار ريال بنهاية العام 2022م (ما يعادل 23.8% من الناتج المحلي الإجمالي) مقابل 938 مليار ريال (أي ما يعادل 25.9% من الناتج المحلي الإجمالي) وفق تقديرات الميزانية المعتمدة. وبذلك تُشكل الديون المحلية نسبة 62.1% من إجمالي محفظة الدين العام بينما تبلغ الديون الخارجية نسبة 37.9%.

حجم إصدارات الدين العام 2022م

(مليار ريال)

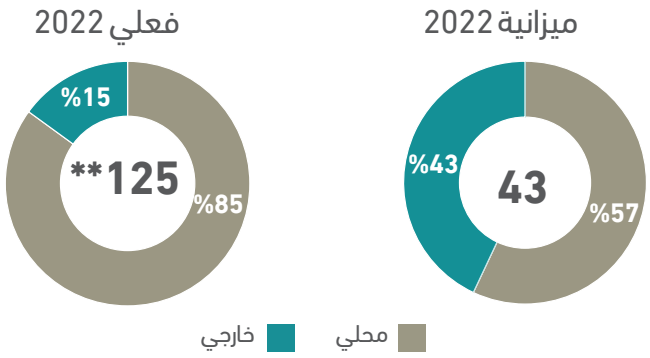

المصدر: وزارة المالية

كما بلغ متوسط أجل الاستحقاق لمحفظة الدين العام حوالي 9.3 سنوات بنهاية العام 2022م مقارنة بنحو 9.5 سنوات في العام 2021م. وبلغ متوسط تكلفة التمويل لمحفظة الدين بنهاية العام 2022م حوالي 2.9% مقارنة بحوالي 2.8% في العام 2021م ويعود ذلك إلى ارتفاع أسعار الفائدة.

سجل رصيد الاحتياطيات الحكومية بنهاية عام 2022م نحو 318 مليار ريال حيث تراجع بنحو 29 مليار ريال مقارنة برصيد الاحتياطيات في العام الماضي 2021م، لتمويل الاحتياجات التمويلية من خارج الميزانية لحزم تحفيز القطاع الخاص ودفعات لقروض محلية وودائع أجنبية. كما تجدر الإشارة إلى أن رصيد الحساب الجاري بنهاية العام المالي 2022م بلغ حوالي 145 مليار ريال.

مقارنة إصدارات الدين وحجم الدين العام ورصيد الاحتياطيات الحكومية
في نهاية العام 2022م مع الميزانية

(مليار ريال)

	فعلي 2020	فعلي 2021	ميزانية 2022	فعلي 2022
حجم الدين العام في نهاية العام	**854**	**938**	**938**	**990**
إجمالي إصدارات الدين	**220**	**158**	**43**	**125****
إجمالي الإصدارات المحلية	174	109	24	107
إجمالي الإصدارات الخارجية	46	49	18	19
رصيد الاحتياطيات الحكومية في نهاية العام	**359**	**347**	**381**	**318***

المصدر: وزارة المالية

- تم تقريب الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.
* سيتم إيداع جزء من الفوائض المتحققة في عام 2022م إلى رصيد الاحتياطيات الحكومية.

** يشكل سداد أصل الدين بقيمة 42 مليار إضافة إلى عمليات شراء مبكر من سندات وصكوك مستحقة للأعوام القادمة وعمليات تمويلية استباقية لتأمين وخفض جزء من الاحتياجات التمويلية لعام 2023م بالإضافة إلى عمليات التمويل الحكومي البديل.

وزارة المالية

Ministry of Finance